طلقة (٥)

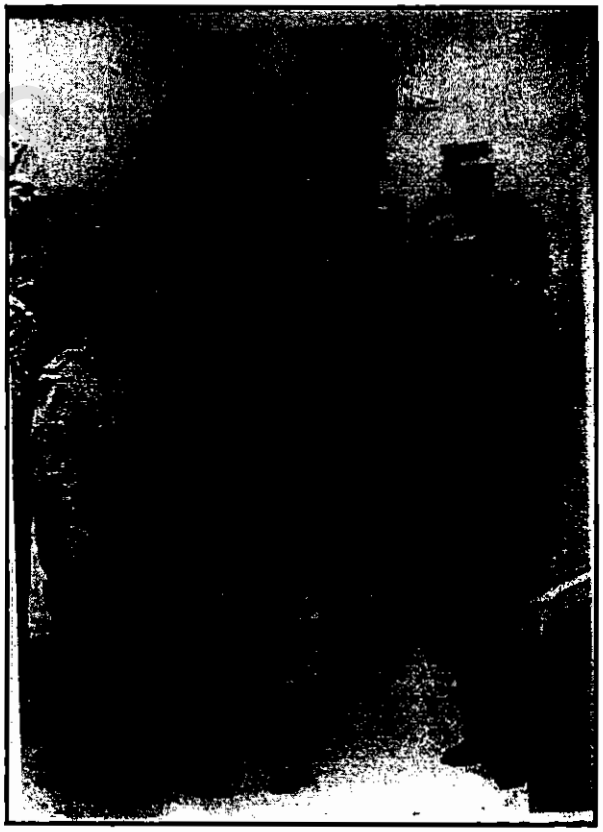

في الميدان على أرض الواقع

تحرير فلسطين من القاهرة

هي الهزيمة في حرب فلسطين لا شيء غير ذلك، لكنها الدرس العظيم الذي تعلمه الملازم الشاب سعد الشاذلي وكان له أكبر الأثر عندما تولى رئاسة أركان الجيش المصري في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبما خرج به من الهزيمة كان هو مهندس النصر العظيم والمخطط الأول له الذي حسب لكل شيء حساباته الدقيقة، بالعلم والخبرة والتدريب، والأهم من ذلك أن الجيوش العربية لو توحدت تستطيع أن تقهر عدوها مهما تحصن بخبرة وبمعدات لان عقيدة القتال لها مفعول السحر.

وقد استقرت في وجدان الضابط الشاب حالة عداء دائمة للدولة الصهيونية التي تم تأسيسها على اغتصاب حقوق الأبرياء واستخدمت التصفيات العرقية والإرهاب في ترويع وتهجير السكان الأصليين، باختصار هي دولة الشر الأولى التي تقوم على الغدر والقهر والسطو وكما قال جمال عبدالناصر أن كفاح الشعوب لا يتوقف ولا يستقر عند نهاية، انه طريق بعيد المراحل كلما بلغ الشعب منه مرحلة لاحت أمامه باقي مراحله.

وبعد أن انتهت حرب فلسطين وعادت الجيوش منها وبعد أن أفلت ناصر من حصار الفالوجا، لم يضع الوقت فقد أدرك أن تحرير فلسطين يجب أن يبدأ أولا من القاهرة وهو ما آمن به الشاذلي مبكرا أيضا وظل مؤمنا به على نهاية حياته ودفع لذلك ثمنا غاليا من التجاهل والنفي والسجن .

في البيت نفسه الذي يسكنه الشاذلي جرت حركة غير عادية في الطابق الأعلى الذي يسكنه جمال عبدالناصر، أنها زيارة مفاجئة وغير مرغوب فيها قام بها الفريق عثمان المهدي رئيس أركان الجيش ومعه مجموعة من ضباط البوليس الحربي وكان الهدف القبض على جمال عبدالناصر وبعد تفتيش بيته لم يجدوا سوى بضعة طلقات فقد كان حريصا للغاية ومع ذلك تم اصطحابه إلى دولة إبراهيم عبدالهادي باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري العام ووجهت اليه تهمة التعاون

مع الإخوان وتدريب بعض الشبان منهم على السلاح ولا يعرف جمال كيف كان صبورا على هذه المناقشات، وخشي عبدالهادي أن هو أمر باعتقال جمال المحبوب بين زملائه أن يشتعل الموقف وتأتي الرياح بما ما لا تشتهي سفينة الحكومة وفي هذا الوقت بدأت تتضح معالم قيادة الضباط الأحرار كما يقول السادات واستثمروا وجودهم بالقاهرة، جمال الذي كان يحمل رتبة الصاغ ويعمل مدرسا بمدرسة الشفور الادارية للجيش، وعبدالحكيم عامر بمدرسة المشاة، وزكريا محيي الدين المدرس في الكلية الحربية وصلاح سالم وظهرت الملامح الأولى للضباط الأحرار الذين وضعوا لأنفسهم أهدافا عدة واضحة منها القضاء على الاستعمار الأجنبي وأعوانه من الخونة وتكوين جيش وطني وحكم نيابي سليم، وكان قانونهم السرية المطلقة وتخصيص ضابط من كل سلاح يتولى شؤون الخلية التي تعمل بعيدا عن الخلايا الأخرى، وتكليف كل ضابط بتقديم تقرير أسبوعي عن مجموعته ومن هنا اختلطت الأوراق على بعض المؤرخين حول الضباط الأحرار، خاصة قبل الثورة، حيث يلتقي الضابط بزميله في التنظيم وهو لا يعرف ولا زميله أيضا ومن هنا لعبت السرية دورها في نجاح التنظيم ومن هنا اختلفت الآراء بعد ذلك حول انضمام فلان إلى الضباط الأحرار من عدمه الذي جاء في منشورها الأول بضرورة ضم أعضاء جدد كل أسبوع وهو ما يعني توسع الأعداد بعد أن بدأت الخلايا خماسية أي من خمسة أعضاء، ثم يصبح كل عضو منها نواة لخلية جديدة.

وبدأت التحرك لمواجهة القصر ومخابراته الخاصة، وكذلك قيادة الجيش وتحرك صلاح سالم لكسب ثقة حيدر باشا وزير الحربية وتحرك السادات كما يقول داخل القصر عن طريق الدكتور يوسف رشاد.

وهنا يجب الوقوف عند نقطة مهمة للغاية فقد هاجم البعض الشاذلي واتهموه بالانضمام إلى الحرس الحديدي الذي أنشئ في الأربعينيات لخدمة القصر والملك، وانتهزوا في ذلك وجود الشاذلي كضابط بالحرس الملكي، ويكشف

الأمر بوضوح ويعترف للإعلامي أحمد منصور في قناة الجزيرة وفي برنامج شاهد على العصر حيث قال:

– لم يكن لي علاقة بالحرس الحديدي بل اني لم أعلم بأمره الا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو، وعندما سأله منصور أن كان الانضمام إلى هذا الحرس جريمة أم أنها خدمة يفخر بها الضابط؟

فقال الشاذلي:

عندما كان التنظيم يقوم بتصفية الانكليز وقتلهم فان ذلك أمر مشرف لكنه عندما يصفي خصوم الملك فانه لا يشرف!

وقد حدث ذلك مع أمين عثمان وزير الخارجية في حكومة الوفد في عام ١٩٤٦ وقد كان عثمان مكروها من جانب الجماعات الوطنية المختلفة لأنه وصف علاقة مصر بانكلترا بأنها زواج كاثوليكي.

وقد لعب يوسف رشاد دورا بارزا في تكوين الحرس الحديدي بمجموعة أصدقاء كانوا يسهرون في منزله من صغار ضباط الجيش وقد كلفهم باغتيال مصطفى النحاس وأمين عثمان.

وأحضر أحد أفراد الحرس سيارة مطافئ وانطلقوا ناحية منزل النحاس واقتربوا من البيت وأطلقوا النيران بالفعل وفشلت المحاولة ثم في مرة أخرى أحضروا سيارة حملوها بالديناميت وقادها الضابط مصطفى كمال صدقي وتركوها أمام منزل النحاس وانفجرت بعد ربع ساعة ونجا النحاس مرة أخرى رغم أن الشظايا التي تطايرت كسرت زجاج غرفة نومه، واعتبر الناس أن النحاس رجلا مبروكا وأكد هذا الكلام جمال عبدالناصر الذي قال لأنور السادات: يبدو أن النحاس من أولياء الله ومن يظلمه لا يكسب!

ويكشف المؤلف سعيد جاد في كتاب الحرس الحديدي كيف أن بعض أعضاء

هذا الحرس تلونوا وتغيروا بعد ثورة يوليو ومنهم حسن عبدالمجيد وخالد فوزي وقد عينا بعد سفيرين لمصر بالخارج، وأصبح مصطفى كمال صدقي مناصرا متطرفا للثورة ثم انقلب عليها وحوكم بتهمة محاولة قلب نظام الحكم وتزوج تحية كاريوكا ثم مات في احدى المصحات النفسية، أما سيد جاد نفسه وهو أحد أعضاء الحرس فقد قبع في السجن شهور عدة ثم عمل بالمحاماة فترة وجيزة ولم يحقق نجاحا.

وهكذا أثبتت كل الوثائق والكتب التي تناولت قصص الحرس الحديدي بما في ذلك الوثائق البريطانية أن سعد الشاذلي لم يكن له صلة من قريب أو بعيد.

صفحة جديدة

ولان جمال عبدالناصر بدأ الانشغال بالثورة على القصر والنظام في فترة تقارب فيها مع الشاذلي عسكريا والسكن الواحد، وكذلك حب الوطن والرغبة الصادقة في تحريره من الاستعمار، والايمان المطلق بالقومية العربية والحب المشترك لكتابات أحمد حسين واحسان عبدالقدوس وفي حوارات طويلة جمعت بين الرجلين كان الوطن حاضرا، وبعد ما جرى في فلسطين، اتجه الكثير من الضباط بشكل أو بآخر إلى السياسة بعضهم انضم إلى منظمة سرية (حدتو) التي ضمت اليساريين وبعضهم الآخر انضم إلى الإخوان المسلمين، فعلوا ذلك تمردا على القصر والحكومة والاحتلال.

وعندما أصدر الرئيس أنور السادات قرارا بمنح معاش خاص تكريما لـ ١٦٨ ضابطا كانوا ضمن تنظيم الضباط الأحرار خلت القائمة من اسم الشاذلي وهو دليل قاطع على أنه انضم فقط لهذا التنظيم بطريقة شفهية أو أمسك العصا من المنتصف خوفا من كشف التنظيم رغم تعاطفه معه، وهو قول مردود عليه باجابة بسيطة للغاية، إذا رجعنا إلى تاريخ قرار السادات وهو عام ١٩٧٢ ووقتها كان

الشاذلي رئيسا لأركان حرب الجيش المصري أي أنه في الخدمة وبالتالي لا يحتاج إلى معاش، بدليل أن القائمة خلت من بعض الأسماء الكبيرة المعروفة في تنظيم الضباط الأحرار لان لهم وضعية سياسية خاصة وفي غنى عن المعاش، وعند الشاذلي أدلة أخرى!!

obeikandl.com

خارج السياق :

لم أفش أي أسرار عسكرية: أن اتهامي أمام محكمة عسكرية بأنني أفشيت أسرارا عسكرية في كتابي الذي نشرته عن حرب أكتوبر سنة ١٩٧٩، هو اتهام باطل لا يستند إلى أي دليل، أني أتحدى من يدعي بغير ذلك أن يذكر معلومة محددة يعتقد أنها من وجهة نظره تعتبر معلومة عسكرية سرية.

لقد جاء في تعليق مدير ادارة القضاء العسكري الذي نشر في مجلة المجلة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٩٣ أن الفريق الشاذلي بصفته العسكرية كرئيس للأركان قد أفشى أسرارا عن أسلحة ومعدات وخطط ومعلومات عن تشكيلات وتحركات وأفراد وعتاد واستراتيجيات وتكتيكات القوات المسلحة المصرية. وذلك من خلال ما كتبه في الخارج من مقالات نشرت في مجلة الوطن العربي، بالاضافة إلى كتاب صدر في باريس تحت عنوان حرب أكتوبر، دون اذن خطي من السلطات العسكرية المختصة كما يوجب القانون.

* **ويقول الشاذلي:** وأرى أن الجملة الوحيدة الصادقة في كل هذا التصريح هي أنني لم احصل على تصريح كتابي من وزارة الدفاع بنشر كتابي عن حرب أكتوبر. أما كل ما جاء على لسان مدير إدارة القضاء العسكري من اتهامات أخرى فهي ادعاءات باطلة لا تستند إلى أي دليل.

نعم لم أطلب تصريحا من وزارة الدفاع لأنني أرى أن أي قرار أو قانون يفرض على الأشخاص ضرورة الحصول على إذن مسبق من القيادة العامة للقوات المسلحة، قبل إجراء أي حديث أو قبل نشره هو إجراء غير دستوري ويتعارض مع مبدأ حرية الرأي التي كفلها الدستور لجميع المواطنين. وان كل ما تستطيع السلطة التنفيذية عمله- اذا افترضنا احترامها للدستور- هو أن ترفع الدعوى ضد من تعتقد أنه أفشى أسرارا عسكرية. ثم يترك الأمر بعد ذلك للقضاء للفصل في

الدعوى.

نعم لم اطلب تصريحا من وزير الحربية لأنني على قناعة بأني لست أقل منه علما أو وطنية عند تقييمي لما أكتب من حيث أن ما أكتبه يمكن أن يستفيد منه العدو في تهديد أمن وسلامة وطني. واذا علمنا بالكم الهائل من المقالات والكتب التي يتحتم عرضها على وزارة الحربية لاحتوائها على موضوعات عسكرية. وان الوزير وكبار معاونيه لا يستطيعون مراجعة كل هذه المقالات والكتب. وان الأمور عادة ما تنتهي بإحالة هذه الكتب والمقالات إلى ضباط ينقصهم العلم والخبرة، اتضحت لنا خطورة النتائج التي يمكن أن تسفر عنها مثل هذه الرقابة والتي عادة ما تتمسك بالشكل دون المضمون والتي قد تخضع أحيانا لعوامل شخصية وتصفية حسابات قديمة. أو قد تتأثر بموقف انتهازي من الضابط الرقيب اذا شعر أن رفضه التصريح بنشر كتاب لمؤلف ما، قد يرضى رئيسه، نظرا لما يعلمه من وجود خلافات سابقة بين المؤلف وبين رئيس الضابط الرقيب.

نعم رفضت طلب التصريح بالنشر من وزير الحربية، لان كتابي عن حرب أكتوبر كان مليئا بالنقد اللاذع لرئيس الجمهورية ولوزير الحربية. ولأنني طالبت في هذا الكتاب بالغاء منصب القائد العام للقوات المسلحة، وابعاد وزير الحربية عن القرارات العسكرية.